kitabweb-2013.forumaroc.net

المناهل

7

المناهل

تصدرها
وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية
الرباط - المغرب

العدد السابع — ذو القعدة 1396
السنة الثالثة — نوفمبر 1976

تعليم النحو
بين النظرية والتطبيق

د. تمام حسان

1 ـ النظـــريـــــــة :

استعمل الانسان اللغة احقابا طويلة قبل ان يسلط فكره عليها ، فلما فكر فيها انصرف همه الى الجوانب التطبيقية منها قبل ان يتناول النواحي النظرية . وكان اختراع الكتابة اول ممارسة عملية يقوم بها الانســـان فى حقل اللغة : فلما تمت الكتابة اكتسب الكلام بها عنصر الاستمرار الزماني بعد ان كان موجات صوتية آنية متلاشية ، وعرفت شوارد الكلمات قيـــودا من الخط تربطها الى سطح ترقم عليه بالكتابة . واستطاع الانسان باخضاع اللغة لاعتبارات الدوام فى الزمان والمكان ان يجعلها لاول مرة فى تاريخه ظاهرة صالحة للدراسة . وهكذا بدأ الانسان يطرح المشكل اللغوي للتفكير. ويعطي عمله التطبيقي مذاق النظر والتامل . والذي ارمي اليه بهذه الملاحظة ان التطبيق كان دائما سابقا على النظر لا فى حقل اللغة وحسب ، وانما فى جميع مظاهر النشاط الانساني . وهذه الحقيقة نفسها تتضح فى دعـــوى السبق للفن على العلم ، وفى سبق الادب على النقد ، وفى سبق اكتساب اللغة على درس اللغة . فلقد كان الناس يكتسبون اللغة دون ان يعرفوا لها نحوا ولا صرفا ، وما زال الطفل يكتسب لغة امه بهذه الطريقة الى يومنـــا

هذا . ومغزى هذه الحقيقة أن التعلم شرط فى التعليم ، وانا لا نستطيع أن نعلم الا من يريد أن يتعلم . وسنعود الى هذه الفكرة من بعد .

وكان لا بد للانسان عند التفكير النظري فى ظاهرة اللغة أن يخضع هذا التفكير لعناصر فهمه للعالم المحيط به ؛ ومن هنا رأيناه يفسر هذه الظاهرة فى ضوء السحر والشعوذة حينا ثم فى ضوء الدين حينا آخر ، وفى ضوء الفلسفة والمنطق حينا ثالثا ، ولم يتم له الا فى العصور الاخيرة أن يبني لنفسه منهجا مستقلا يفكر به فى ظاهرة اللغة ، وينشيء به نظرية لغوية تستحق هذا الاسم ؛ حدث ذلك أولا فى دراسة اللغة السنسكريتية على يد بانيني واصحابه ثم اليونانية على يد ارسطو والفلاسفة ، ثم العربية على يد النحاة العرب ، ثم اللاتينية واللغات الحديثة . واختلف القرب والبعد من الصورة المثالية ـ للمنهج باختلاف هذه البيئات والعصور .

والغاية التي يرمي اليها التعلم والتعليم كلاهما هي استضمار السليقة بالنسبة للغة المقصودة . وهذه السليقة لا ينبغي لها أن تفهم بمصطلحات الجبرية ، فلا يصح فى الاذهان ما كان يراه الاقدمون كما يعبر عنهم ابن جني من أن صاحب السليقة لا يمكن أن ينحرف لسانه عن لغته وان قصد ذلك ، اذ لو صح هذا لما جاز لابن جني نفسه أن يعقد فى كتابه فصلا للعربي بنتقل لسانه ، ولما كان من الممكن لامرىء أن يتعلم لغة أجنبية فى صغره او كبره، ما دام قد اكتسب سليقة فى شكل من أشكال اللغة ، وأن كان هذا الشكل لهجته الدارجة التي تعلمها فى حجر أمه . هذه السليقة هي القدرة على استعمال اللغة دون التفكير فى طريقة تركيب الجملة ، وهي القدرة على كشف اللبس فى التعبير الملبس ، وهي القدرة على كشف الخطأ فى الاستعمال فى ظل الحدس بنظام لغوي ما ، ولو لم يكن هذا النظام نفسه واقعا فى نطاق الوعي ، وهي القدرة على ادراك علاقات الجمل بعضها ببعض، وهي القدرة على التعرف على وحدة المعنى اذا أدته جمل مختلفة التركيب. ويترتب على هذه النقطة الاخيرة أن صاحب السليقة قادر على ان يصوغ من الجمل ما لم يسمعه من قبل ، او بعبارة أخرى ان يكون قادرا على توليد الجمل واختراعها فى ضوء نظام اللغة . ذلك ما يصل اليه الطفل بالنسبة للغة النشاة ، وذلك ما ينبغي ان نحرص عليه فنجعله غاية التعليم .

وهذه السليقة واردة فى اتجاهين لا يغني أحدهما عن الآخر : الاول اتجاه الصحة ، فلا سليقة لمن لم يستطع أن ينطق لغة صحيحة . وليس المقصود بالصحة هنا مطابقة معايير النحاة ، وانما المقصود بها مطابقة طرق الاستعمال التي تتفق فى معظمها مع ما قاله النحاة ، ولكنها قد تختلف فى امور لم يفطنوا الى تحديدها والتقعيد لها . والثاني اتجاه الملاءمة او المناسبة للمقام ، وهذا الجانب ، وان بدا للوهلة الاولى الصق بتقييم الادب ، يشكل جانبا هاما من النحو هو ما نعرفه بأمن اللبس . اذ قد تكون العبارة صحيحة من حيث التركيب ، لكنها غير ملائمة بسبب اللبس ، كالذي نراه فى عبارة ((ضرب الصديق مؤلم)) ، ((وظلم ذوي القربى اشد)) اذ الاضافة محتملة أو عبارة ((رأيت المطر غزيراً)) ، اذ نتردد فى فهم العبارة بين الراي والرؤية ، ثم لا نعثر فى جميع الحالات على المقام الذي يحدد أحد المعنيين . وهذا اللبس غير وارد مثلا فى قوله : ((رأيت الله اكبر كل شيء)) ، لانه لا يمكن صرف المعنى الى الرؤية .

فاذا نحينا عملية اكتساب اللغة فى زمن الرضاع جانبا فلنا أن نفكر فى النحو الذي يو صل الى هذه السليقة ، كيف ينبغي له أن يكون . وأول ما يفرض علينا نفسه من صفات هذا النحو أن يكون موصلا الى القدرات التي اشرنا اليها منذ قليل ، وهي :

أ ـ استعمال اللغة بطلاقة دون التفكير فى كيفية التركيب .

ب ـ كشف اللبس فى التعبير الملبس .

جـ ـ كشف الخطأ فى ظل حدس بالنظام اللغوي .

د ـ ادراك علاقات الجمل .

هـ ـ ادراك وحدة المعنى حين تؤديه جمل مختلفة التركيب او الاسلوب .

ومن الطبيعي أن يسعى النحو فى مختلف العصور الى الكشف عن أنظمة اللغة يريد وصفها وتحديد معالمها ، تمهيداً لتعليمها تعليما موصلا الى

هذه السليقة . وكانت اللغة امام الناظرين نصوصا متصلة فلا يمكن وصفها الا بعد تحليلها الى عناصرها الصغرى . ورأي هؤلاء أن الجزء الاصغر غير القابل للانقسام فى اللغة هو الصوت الوحيد من أصوات الكلمة ، ولما كان هذا الصوت غير صالح للافراد والعزل ومن ثم بناء قواعد النحو عليه ، فقد اعتبر تحليله الى خصائصه النطقية خطوة تمهيدية ، تؤدي الى خطوات اخرى فى سبيل الوصول الى العناصر الصالحة للافراد . وكذلك صنعوا بالمقاطع التي تتكون منها الكلمات فدرسوها ولكن لم يبنوا النحو عليها. حتى اذا وصلوا الى الكلمات وجدوها تصلح للافراد وتدل مع الافراد على معنى مستقل ، فجعلوا منها العناصر المكونة للتحليل السياقي او بنوا تقسيمات النحو على أساس منها ، وجرى عرفهم على ذلك فى مختلف اللغات والعصور .

وراحوا يرصدون خصائص هذه الكلمات فى السياق : فراوا للكلمة بنية ، وراوا لمكانها فى الجملة رتبة ، وراوا فى علاقتها مع رصيفاتها فى الجملة ربطا ، ومطابقة ، ولمحوا بين الكلمتين فى نطاق الجملة علاقة خاصة أقوى بينهما مما تكون بين احداهما وبقية عناصر الجملة ، ولمحوا فى بعض اللفات تغيرا يطرا على أواخر الكلام بحسب المعنى ، ولمحوا أن بعض الكلمات ثابت البنية جامدها وبعضها الآخر يترابط بعلاقات اشتقاقية من اصل واحد ـ فجعلوا هذه الامور جميعا مسارب لتفكيرهم النحوي ، وكان عليهم أن يفرقوا فى هذا النطاق بين الثوابت والعوارض ، فيجعلوا الثوابت مسرح القواعد ، ويتركوا العوارض لتكون موضع التفكير الذي لا يخضع للقواعد .

ولنضرب مثالا لما نقصده بالثوابت والعوارض حتى يتضح المقصود بهما . وخير مثل على ذلك أن نصوغ جملة هراء لا معنى لها ، ثم ننظر فيما احتفظت به هذه الجملة من عناصر اللغة العربية فنعتبره من قبيل الثوابت، وما لم تحتفظ به ، فصارت الجملة هراء بسبب اهماله ، ونعتبره من قبيل العوارض وهاكم الجملة التي لا معنى لها :

((حنكف المحنكف بسقاحته فى الكمظ ، فحزب الخسيل حزبا قليضا))

من الطبيعي عند الخروج المتعمد على شروط اللغة أن يسعى المرء قدر طوقه أن ينفي من كلامه كل صلة بين الهراء وبين عناصر اللغة . فهل يفلح المرء فى ذلك فلاحا مطلقا ؟ الجواب لا . بدليل أن ثوابت اللغة ما تزال تلح عليه حتى يلتزم بها ، ولا يخضع للعبث الا العوارض . والثوابت فى هذه الجملـــة السابقـــة هـــي :

1 ـ أن السيـــاق ينقســـم الى كلمـــات

2 ـ أن للجملـــة نمطـــا تركيبيـــا يراعـــى .

3 ـ أن الكلمات تقع فى قوالب وصيغ ، فمثلا حنكف بوزن فعلل والمحنكف بوزن المفعلل ، وسقاحة بوزن فعالة وهلم جرا .

4 ـ أن الاصوات العربية ثابتة وكذلك قواعد تقلبها فى السيـــاق كالادغام ، والاخفاء وهلم جرا .

5 ـ أن الضمائر لا يمكن التخلص منها بدليل الاضافة فى ((سقاحته)) الى ضميـــر الغائـــب .

6 ـ أن أداة التعريف وتاء التانيث وغيرها هي من الثوابت ومن ثم لم يمكن الاستغناء عنها فى الهـــراء .

7 ـ ان حروف الربط كالباء وفى والفاء ايضا من الثوابت .

8 ـ أن العلاقات السياقية كالاسناد والتعدية والاضافة وبيان النوع والتبعية من الثوابت .

9 ـ أن العلاقات الاشتقاقية من الثوابت كعلاقة الفعل ((حنكف)) باسم الفاعل ((المحنكف)) وعلاقة الفعل ((حزب)) بالمصـــدر ((حـــزبـــــا)) .

10 ـ علامات الاعراب والربط بالضمير العائد ومثلهما بقية القرائن اللفظية من الثوابت كذلـــك .

وما دامت هذه الجملة الهراء قد اشتملت على كل هذه الثوابت التي هي عناصر من اللغة ، فليس من الصعب علينا أن نعربها اعرابا سليما ، لان هذه العناصر ذاتها هي موضع اهتمام النحاة ، أما ما بعدها من العـــوارض فهو من مجال المعجم وفقه اللغة ، اذ نستطيع أن نضع فى مكان حنكـــف ((دحرج)) وفى مكان السقاحة ((الهراوة)) ، وهلم جرا ، أي أنه لم يتغير من الجملة الا عناصرها المعجمية . فأما العناصر النحوية الصالحة للتقعيد فهي هنالك ما تزال ، ولو أن الجملة هراء لا معنى له . وهذا هو السبب فى أن اللغة لا تستعير الثوابت من لغة أخرى وانما يكون الاقتراض فى حقل العوارض وهي مفردات المعجم ، وهو السبب أيضا فى أن كل تخطيـــط لغوي كعمل المجامع مثلا يتناول العوارض دون الثوابت . فليس من عمل المجمع أن يبتدع ضمائر جديدة ولا علامات اعراب ولا وسائل ربط ولا غير ذلك مما يشبه الامور المذكورة السابقة ، وانما يقع فى صميم عملـــه أن يبتدع فى حقل الفاظ المصطلحات والفاظ الحضارة ونحوها من العوارض، فيكون عمله اكثر اتصالا بالمعجم مما هو متصل بالنحو . وفى هذا الحقل يخضع عمل المجمع لنوع آخر من الثوابت فى حقل المعجم يختلف عـــن طبيعة الثوابت النحوية ، ذلك هو ما يسمى بالعلاقات المعجمية ، وسيرد ذكرهـــا بعـــد ذلـــك .

كان على النحاة اذن ان يحصروا عملهم فى نطاق هذه الثوابت الصالحة للتقعيد وأن يدعوا العوارض المعجمية التي لا يمكن تقعيدها وضبطهـــا . واختلف منهجهم فى علاج هذه الثوابت بين ظاهرة وأخرى ، وبيـــن لغـــة واخرى ، ثم اخيرا بين مذهب منهجي وآخر . ومن ثم رأينا علاج النحـــو يتخذ الاتجاهات الآتيـــة :

أ ـ الاتجاه السياقي الرصفي Linear الذي يرى الجملة سلسلة من المواقع المتتابعة التي يمكن لكل منها أن تحل فيه كلمـــة ذات شروط خاصة (او بعبارة اخرى ذات ثوابت خاصة) . فالموقع الاول من الجملة

الاسمية ثوابته : الاسمية ورتبة التقديم والضمة الاعرابية والعلاقة الاسنادية بما بعده وعلى العوارض التي تقع هذا الموقع أن تحقق بها هذه الثوابت ، والموقع الثاني من الجملة الفعلية ثوابته : الاسمية ورتبة التأخير والضمة الاعرابية وبناء ما قبله للفاعل والعلاقة الاسنادية الخاصة وعلى العوارض التي تقع به أن تتحقق لها هذه الشروط . وقد بدا هذا الاتجاه فى كل نحو قديم ، واتضح كذلك فى النحو العربي الذي عنى أكبر العناية بالسياق فى ضوء العلاقة الاعرابية حتى جعل الجملة سلسلة من المحلات الاعرابية تتحقق العلامة فى بعضها ويكتفي فى البعض الآخر بالاشارة الى المحل الاعرابي حيث تكون الكلمة او الجملة الفرعية فى محل نصب او رفع او جر أو جزم .

ب ـ الاتجاه البنيوي الذي يرى اللغة بنية منظمة متكاملة فيعنى بتصريف الكلمات وصلاتها الاشتقاقية وصورها الاسنادية والالصاقية من حيث الفصل والوصل . مع ابراز الطابع العضوي لانماط اللغة Distribution وما يترتب على ذلك من الاعتماد على فكرة المعاقبة Substitution فى الموقع المعين ، ثم الربط بين الصورة والوظيفة التي تؤديها الصورة فى النظام . وبظل هذه الحلبة العالم السويسري De saussure فى العصر الحديث . ولكن النحو العربي عرف هذا الاتجاه كذلك وبخاصة فى الدراسة الصرفية للصيغ وعلاقاتها وتصريفاتها والمتصل والمنفصل من الضمائر ونسبة المعاني (الوظيفية) الى الصيغ المجردة حتى قبل أن تصاغ الكلمات على نمطها . اما فى مجال النحو فقد احتلت المعاقبة عندهم مكانا هاما حين تكلموا عما يدخل على الاسماء وما يدخل على الافعال ، وحددوا لكل باب شروطه الخاصة فلا تتعاقب عوارض الكلمات فى الباب الا اذا توافرت لها هذه الشروط . فالواو تعاقبها الفاء وثم ولكن لا تعاقبها بل ولا لكن ، وحروف الجر لا تدخل على الافعال كما لا تدخل حروف الجزم على الاسماء . وهلم جرا مما يتسع المقام لذكره .

جـ ـ ثم قضت ظروف تاريخية ان عنى الامريكيون فى أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها بتعليم اللغة الانجليزية وتعلم اللغات الاجنبية ، فرأوا الصعوبة التي يصادفها المتعلمون فى كثرة الابواب التي ينقسم اليها

النحو . وراوا ان هذه الكثرة المؤدية الى التعقيد والصعوبة انما جـــاءت بسبب بناء التحليل النحوي على الكلمات ، وراوا انهم لو بنوا دراسة النحو على عناصر فى الجملة هي اكبر من الكلمات لأصبحت القواعد اقل ، ولأصبح تعليمها أيسر على الطالب . ومن هنا بحثوا عن هذه المكونات الكبرى للجملة فعثروا عليها من خلال الاعتماد على علاقات خاصة بين كلمة واخـــرى فى داخل الجملة هي اقوى من علاقة هذه الكلمة ببقية عناصر الجملة . لمحوا ذلك فى العلاقة بين المتضايفين ، والعلاقة بين الموصول وصلته ، وبين التابع ومتبوعه ، وبين مكونات الشرط ، وبين مكونات الجواب ، وهلم جرا. وهذه العناصر المترابطة تسمى Phrases فى نحو اللغة الانجليزيـــة (دعنا مؤقتا نسمها ضمائم) ، فانشاوا نحوا مبنيا عليهـــا لا على الكلمات المفردة وسموه Phrase Structure Analysis أو تحليل تركيب الضمائم ، واشهر من مارس هذا النوع من التحليل Friez و Yngve ولكن هذا المنهج على الرغم من تيسيره للقواعد اكتفى من اللغة بتركيبهـــا ، واهمل وظائفها ، وكان هذا أمرا محتما ما دامت اللغة تربط بين الوظائف والكلمات اكثر مما تربط بينها وبين الضمائم . ولقد قام هذا التحليل على أساس تخطيط الجملة فى شجرة ذات فروع أساسية وهي فى الغالـــب فرعان يسمى احدهما (ضميمة اسمية والآخر ضميمة فعلية) ثم تتفـــرع الفروع الى اغصان ، وربما تفرعت الاغصان الى اعذاق ، حتى ننتهـــي الى أطراف هي القاب لاقسام الكلم . وعند تحديد هذه الاقسام ، تاتي امثلتهـــا التي يمكن وصفها في صورة الجملة المقصودة التحليل . ولعلنا قد لاحظنا ان فكرة التضام بين كلمة واخرى ليست غريبة على النحو العربي وان النحاة العرب عرفوها وقرروها ، وبنوا عليها بعض تحليلاتهم للجملـــة ، ولكـــن تحليلات النحاة حددت نوع العلاقة بين كلمات الضميمة ، فسمت هـــذه العلاقة اضافة او وصلا او تبعية او جوابا ولم يفعل ذلك الامريكيون .

د ـ ثم جاء تشومسكي Chomsky واصحاب النحو التحويلـــي فبنوا على هذه الطريقة منهجا جديدا قوامه القول بوجود بنيتين للجملـــة احداهما داخلية وعميقة والاخرى خارجية وسطحية ، وقال ان البنيـــة العميقـــة deep structure فرع السليقة Competence وان البنية السطحيـــة Surface structure فرع على الاستعمال Performance

والبنية العميقة عقلانية منطقية لا يمكن التقعيد لها ، ولكن يمكن تحويلها بطائفة من قواعد التحويل Transformation rules الى بنية سطحية ، وان البنية السطحية كما تاتي عن قواعد التحويل وهي نحوية ، تاتي كذلك عن طريق التأويل interpretation بواسطة العناصر الدلالية السيمانتية التي تؤول الاساس ، والعناصر الصوتية التي تؤول التحويل فى اللغة : واساس التحليل عنده ما يسمى بالعنصر النحوي . ولهذا العنصر جانبان احدهما توليدي يمكن بواسطته ان نولد العدد العظيم من البنيات السطحية التي تتشارك فى بنية عميقة واحدة ، والثاني تاويلي يربط بواسطة التاويل بين العنصر النحوي المجرد وبين اصوات اللغة ودلالاتها . والجانب التوليدي كله من القواعد النحوية ، وهذه القواعد تنقسم الى قسمين : اولهما يسميه الاساس Base ، والثاني يسميه قواعد التحويل ، فاما الاساس فهو ذو شقين : أحدهما قواعد التبويب او التفريع branching rules ، او Categorial rules ،وهو الذي ينتج شجرة من الابواب تخطط البنية العميقة للجملة كالذي ذكرناه سالفا فى (ج)، والشق الثاني العلاقات المعجمية (ولاول مرة تدخل هذه العلاقات فى قواعد النحو) وبعد تحديد البنية العميقة بواسطة الشجرة يؤولها العنصر الدلالي ، واما قواعد التحويل فاساسها تضام الابواب ، ما الذي يتلازم منها (كالموصول وصلته) ، وما الذي يتنافى (كالضمير والنعت) وهي تحول البنية العميقة المتمثلة فى الشجرة الى بنية سطحية صالحة للتاويل بواسطة العنصر الصوتي . وهذه بدورها تنقسم الى قسمين : قسم لا مقامي context free كقواعد التلازم والتنافي التي تصدق فى كل مقام ولا يرد عليها التقييد ، وقسم مقامي context sensitive وهي القواعد التي ترتبط بامن اللبس (كعدم الابتداء بالنكرة الا اذا افادت ، اي الا اذا آمن اللبس وليس هناك من علاقة مباشرة بين العنصر الدلالي والعنصر الصوتي الا علاقة العرف الاعتباطي (وهي علاقة الرمز اللغوي بمعناه) . ويبدو هذا التفريع للقواعد على النحو التالي :

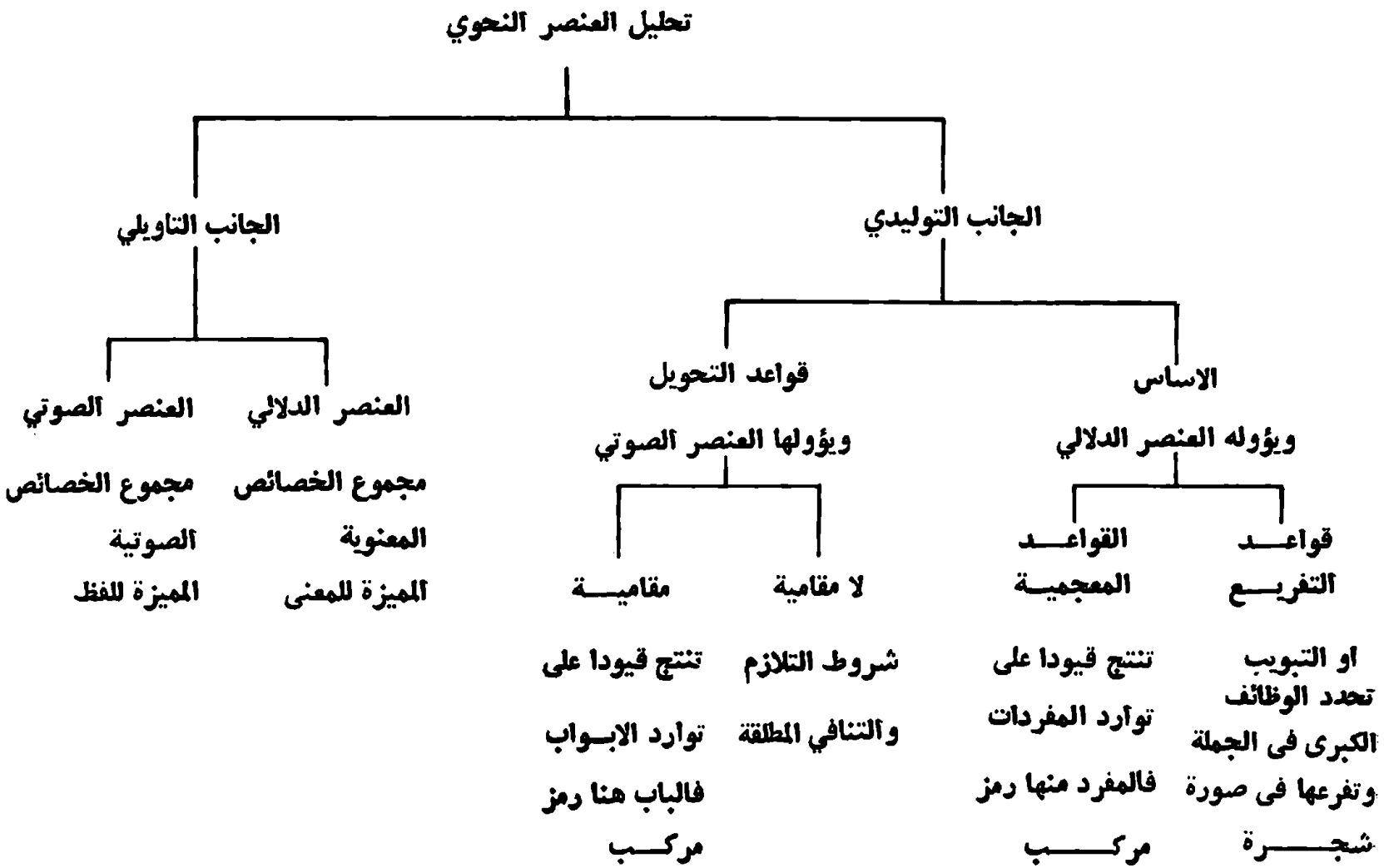
تحليل العنصر النحوي
الجانب التوليدي
الجانب التاويلي
الاساس
ويؤوله العنصر الدلالي
قواعد التحويل
ويؤولها العنصر الصوتي
العنصر الدلالي
العنصر الصوتي
قواعد التفريع
القواعد المعجمية
لا مقامية
مقامية
مجموع الخصائص المعنوية المميزة للمعنى
مجموع الخصائص الصوتية المميزة للفظ
او التبويب تحدد الوظائف الكبرى فى الجملة وتفرعها فى صورة شجرة
تنتج قيودا على توارد المفردات فالمفرد منها رمز مركب
شروط التلازم والتنافي المطلقة
تنتج قيودا على توارد الابواب فالباب هنا رمز مركب

ويرى تشومسكي أن المنهج الوصفي لتراكيب اللغة غير كاف بمفرده لايضاح السليقة . فالنحو الوصفي يصف الاستعمال بنـــاء على تعميـــم استقرائي ، فيحدد الانماط ولا يوضح السليقة . أما المنهج التحويلي الذي ابتكره هو فانه يعطي حكما قيميا بالنسبة لما يمكن استنباطه من القواعد بعد استقراء نصوص اللغة ، ويفاضل بين طرق التقعيد المختلفة التي يمكن ان يعبر بها عن سلوك النمط الواحد ، مفاضلة ((مبنية على الدلالـــة)) لا على مجرد الاستقراء . فاذا وصل المنهج الوصفي الى تحديد انماط تراكيـــب اللغة بواسطة ((التعميم المبني على الاستقراء)) ، فقد وصل الى الكفايـــة الوصفية . أما المنهج التحويلي فانه يضيف الى صنيع المنهج الوصفـــي خطوة هامة أخرى لم يلتفت اليها الوصفيون ، وتلك هي الانتقـــاء من بين الطرق الممكنة للتقعيد بالنسبة للنمط الواحد كان يفصل فى تقييم النحـــو الكوفي والبصري فى العربية بصفة عامة او في مسالة بعينها من المسائل ويبنى هذا الانتقاء والتقييم على ((تعميم مبني على الدلالة)) مرتبط بالبنية العميقة ، ليصل الى ما يسميه ((الكفاية التوضيحية)) . فمثلا فى قولـــه تعالى : ((ولقد آتينا داود منا فضلا يا جبال اوبى معه والطيـــر ...)) ، قرأ عيسى بن عمر : ((والطير)) بالنصب معطوفا على محل المنادى على رغم اتصال التابع باداة التعريف ، فانشأ بذلك قاعدة معينة ، أما غيره من النحاة فرأوا ان النصب للعطف على ((فضلا)) ، وليس على المنادى ، وانـــه على الرغم من جواز النصب بالعطف على المنادى فالرفع أولي وتعضـــده قراءة رفع الطير ، فهذه قاعدة ثانية . ولكل من القراءتين تاويل ، حتى لتختلف بنية الجملة بين التاويلين . والذي يفعله تشومكسكي فى مثل هذا الموضوع ان يجعل اختياره لاحدى القاعدتين مبنيا على دلالة البنية العميقة المقبولة، وهو امر لا يهتم به المنهج الوصفي ، لانه يراه واقعا خارج مجال النحو ، ويعتبر الخوض فيه من قبيل تحليل الاسلوب . هكذا يصل تشومسكي الى الكفاية التوضيحية وهذه الكفاية هي التي تفرق بين نحو اللغة الطبيعية ، ووصف أنظمة الاتصال غير اللغوي كرموز الاضواء والبرقيات والاشارات كما تجعل الباحث اقدر على توضيح الطريقة التي تستضمر بها السليقـــة

(ومن هنا فهي ((توضيحية))) ، وتفسر قدرة الطفل على صياغة وفهم جمل لم يسمعها من قبل، لان الطفل نفسه يقوم بهذا النوع من ((التعميم المبني على الدلالة)) اي ما يسميه تشومسكي significant generalization

وقواعد التفريع (وتسمى ايضا قواعد التبويب) هي العنصر الاول من الاساس . وهي تحدد الوظائف الكبرى فى الجملة ببيان اجزائها الرئيسة (اي الضمائم) . فتحدد طرفي الجملة ، وتعين الجمل ((الفرعية)) الداخلة فى نطاق الجملة الكبرى حتى يمكن لتحليل هذه الجملة ان يتم فى صورة الشجرة ذات الفروع التي اشرنا اليها من قبل . اما الجزء الثاني من الاساس فهو العلاقات المعجمية التي تشكل طائفة من القيود على توارد المفردات باعتبار كل مفرد منها رمزا مركبا Complex symbol من طائفة من الخصائص التي تنسجم كل مجموعة منها مع طائفة من الاحداث والنسب الخ . فقد يكون مدلول الاسم عاما او خاصا فان كان عاما فاما ان يكون معدودا او غير معدود ، وان كان غير معدود فاما ان يكون مجردا او حسيا اما اذا كان خاصا فقد يكون حيوانا او جمادا ، فان كان حيوانا فاما ان يكون انسانا او غير انسان ، وذلك كما يبدو فى الشكل التالي :

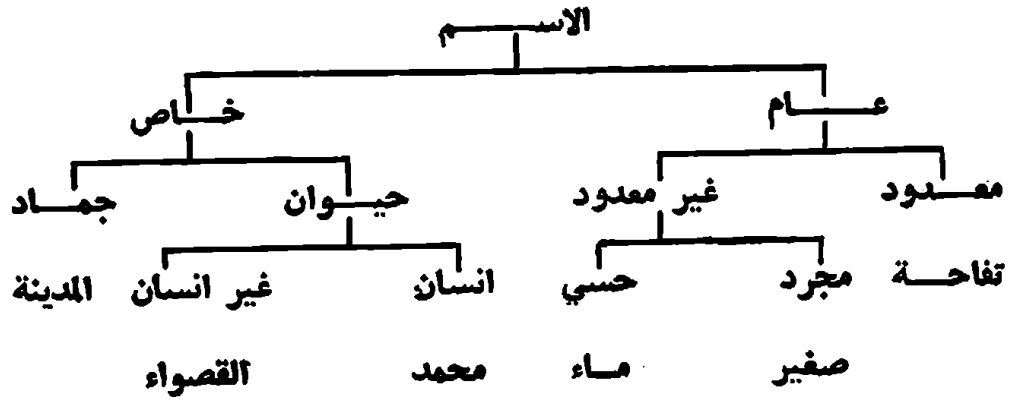

وكل واحد من هذه الحقول ينسب الى نوع من الاحداث والصفات ، فما يصح ان ينسب الى الانسان من ذلك فلا يصح أن ينسب الى المجرد . ومعنى هذا أنه لا يقال : أعجب الصبر بالمنظر الجميل ، ولا صاحت التفاحة بأعلى صوتها ، والاعتراف بهذه الحقيقة اعتراف بوجود قيـــود على ورود بعض مفردات المعجم مع بعضها الآخر ، اي يبرر الاعتراف ((بقيود التوارد)) بالنسبة للمفردات : ولقد كان ذلك كافيا فى رأي تشومسكي لاعتبار علاقات المعجم جزءاً من أساس العنصر النحوي فى التحليل لان هذه العلاقـــات تتسم بنوع من الاطراد يمكن ضبطه كما تضبـــط القواعـــد . أما ما دعـــا تشومسكي الى ان يسمى المفرد المعجمي رمزا مركبا فيرجع الى ان كـــل قسم من أقسام الشكل السابق يتصف بعدد من الخصائص . فالصبر مثلا عام وغير معدود ومجرد ، وكل واحدة من هذه الخصائص ذات مطلب معين فى التوارد ، فاذا اجتمعت فى مفرد كان كل منها قيداً فى اتجاه معين على توارد المفرد مع غيره من المفردات ، وكان ذلك فى النهاية جزءاً من أساس العنصر النحوي للجملة .

واذا كانت قواعد التفريع تفرع الجملة الى عناصر كبـــرى (هـــي الضميمة الاسمية والضميمة الفعلية باعتبارهما طرفي الجملـــة) ، فـــان قواعد التحويل هي التي تحدد شروط تركيب هذه الفروع وتضامها بواسطة استعمال ثوابت اللغة التي سبق ذكرها . وهي تنقسم الى قسمين : الاول قواعد ((لا مقامية)) Context free فهي تطرد اطراداً عاما ، بمعنى ان صدقها لا يتوقف على شرط معين ، ولا يرتبط بمقام بعينـــه ، والقســـم الثاني مقامي context sensitive فانطباقه متوقف على شرط ، ومرتبط بأمن اللبس ، وهذا هو معنى ارتباطه بالمقام . النوع الاول مطـــرد recursive اطراد مطلقا ، ومن قبيله القواعد العربيـــة المرتبطـــة بالمتلازمين والمتنافيين كقولهم فى المتلازمين ان الموصول مفتقـــر الى صلة ، وحرف العطف الى معطوف ، وحرف الجر الى مجرور ، والعلاقـــة بين المتضايفين تجعلهما كالكلمة الواحدة ، والمبهم مفتقر الى التمييـــز او الاضافة او الوصف ، وهلم جرا من كل ما يقرر علاقة خاصة بين كلمتين من كلمات الجملة . ومن قبيله ايضا الشروط السارية فى الابواب الخاصة ، كنسبة الجمود للتمييز والاشتقاق للخبر والحال والنعت ، والمصدرية ،

للمفعول المطلق والمفعول لاجله الى آخر ما هنالك ، واما التنافي فمن قواعده الا يوصف الضمير ولا يضاف ، والا يدخل حرف الجر على الافعال، ولا تدخل الجوازم على الاسماء ، ولا يوصف بالجملة الانشائية . وهلم جرا. وكل هذه القواعد مطرد طردا مطلقا ، بمعنى أننا لا نصادف حرف العطف فى مقام ما بلا معطوف ، ولا نصادف حرف الجر فى أي مقام داخلا على الافعال .

والقسم الثاني هو القواعد المقامية ، وهي القواعد التي تحتمل ان يستثنى منها ، فتصدق فى مقام دون مقام فمن ذلك مثلا انه لا يبتدأ بالنكرة الا اذا أفادت ، ولا يخبر بالزمان عن الجثة الا اذا أفاد ، ولا يجر بحتى الا اذا كان ما بعدها آخرا أو متصلا بالآخر ، ولا تضاف ((أي)) الى المعرفة الا عند التكرار اونية الاجزاء . ولا تلزم الفاء فى جواب الشرط الا اذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطا ، ولا حذف الا بدليل ، ولا تلزم الرتبة الحرة الا عند خوف اللبس ، وهلم جرا . فحرف الاستثناء هنا وارد على كل قاعدة ، مما يجعل القاعدة لا تصدق الا فى مقام خاص . وفى هذا القسم المقامي يعود تشومسكي مرة اخرى الى ((قيود التوارد)) والى ((الرمز المركب)) ، ولكن التوارد هنا توارد الابواب لا المفردات (لان المفردات لا يقعد لها) والرمز المركب هنا باب وليس من مفردات المعجم (وان كان القول بتركيب الرمز يقتضي فى فهم الباب ألا نهمل الاعتبارات المعجمية) . ولنضرب مثلا بالمبتدأ النكرة : فالمبتدأ ((باب)) نحوي والنكرة ((باب)) ايضا ، ولو وقفنا عند فكرة ((الباب)) دون ان نفكر فى المفرد الذي يعبر عن هذا الباب للزم ان نكتفي من القاعدة بما قبل الا ، فنقول : لا يبتدأ بالنكرة ، ونقف عند هذا الحد ، ولكن القاعدة أطول من ذلك ، فهي تتخطى الباب الى مفرد موصوف بما بعد ((الا)) ، اي موصوف بالافادة . ومن هنا يصبح الرمز مشتملا على اعتبارات ((الباب)) واعتبارات المفرد ((المعبر عن هذا الباب)) . وهنا يجهد النحاة انفسهم فى حصر الحالات التي تفيد فيها النكرة وهيهات لهم ان يحصروها لان المقامات لا تخضع للحصر ، كل ما هنالك أن تنويع الامثلة يعين على فهم القاعدة ، وسنرى ان منع الابتداء بالنكرة فى كل الحالات مرتبط بأمن اللبس ، وان الابتداء بها فى الحالات الاخرى مرتبط بزوال اللبس . وهكذا نجد أن ((كل)) فى قوله تعالى :

« وكل في فلك يسبحون » مما يبتدأ به على رغم كونها نكرة ، لانها رمز مركب من التنكير وقصد العموم والافتقار الى الاضافة والتنوين المعوض عن المضاف اليه ، واذا قصد العموم فالنكرة خير ما يعبر عنه ، واذا روعي المضاف اليه المحذوف المعوض عنه بالتنوين فالنكرة تحمل بعض معنى التخصيص . وهذا هو معنى الرمز المركب . ويمكن أن تطبق فكرة الرمز المركب على كل القواعد التي جرى التمثيل بها على الارتباط بالمقام ، كعدم الاخبار بالزمان عن الجثة الا اذا أفاد ، وعدم الجر بحتى الا ان يكون المجرور آخر أو متصلا بالآخر ، وهلم جرا .

ووظيفة قواعد التحويل بنوعيها أن تفسر ما يحدث في البنية السطحية من ظواهر لا يمكن أن ننسبها الى البنية العميقة : كالحذف والاضافة والابدال وتشويش الرتبة الخ . واذا كان لي أن أفسر هذه الظاهرة في ضوء مصطلحات كتابي : « اللغة العربية معناها ومبناها » ، فانني أرى تشومسكي ينظر الى كل مبنى مفرد باعتباره عصبة من القرائن (يسميها distinctvie features المتضافرة لينتكون منها كل integer . ذو قالب Matrix ، وبعضها متاصل inherent مثل قرينة البنية ، وبعضها من أعراض السياق كالمطابقة . والقاعدة عنده تتمثل في أمرين :

ا ـ أن القرينة العارضة أكثر عرضة للترخص فيها بحذفها من القرينة المتاصلة .

ب ـ أن الحذف لا يكون الا للقرينة الفائضة recoverable

وتعتبر القرينة فائضة اذا لم تكن مميزة ، او بعبارة أخرى : اذا تحقق المعنى الذي يكون معها بدونها بعد حذفها ، فتكون مفهومة بعد الحذف لان الموقف يقتضيها ولو لم توجد، ولا حذف الا لما صلح تقديره فهو recoverable

وأما المعاقبة فلا يعاقب المبنى مبنى آخر في السياق الا اذا انتميا الى باب (categery) واحد ، فاذا استبدل به من غير بابه خرجت الجملة عن اطار الصواب grammaticality وتختلف درجة الخروج

عن هذا الاطار باختلاف نسبة البعد بين البابين بالنسبة للمتعاقبين ، فاذا رجع الخلاف بينهما الى اختلاف أقسام الكلم أو الى القواعد اللامقامية المذكورة سابقا كان الخطأ أشنع ما يكون ، واذا اشترك المتعاقبان في الباب واختلافا بالنسبة لقيود التوارد على الابواب ، فالخطأ ما يزال قائما ولكنه اقل شناعة ، أما اذا كان الخروج عن الصواب راجعا الى قيود التوارد على المفردات المعجمية فالخطأ عرضة للتأويل بالمجاز ، ولا يعد خطأ الا على الحقيقة . ولايضاح ما تقدم يمكن لنا أن نضرب مثلا بجملة مثل « ضرب زيد عمرا » لنرى كيف تتدرج الشناعة في الخطأ على النحو السابق :

أ ـ ضرب زيد عمرا هذا اساس المناقشة

ب ـ قد زيد عمرا الخطأ شنيع لاختلاف المتعاقبين « ضرب » و « قد » من حيث انتماء كل منهما الى قسم من أقسام الكلم لا ينتمي اليه الآخر .

ج ـ جلس زيد عمرا الخطأ أقل شناعة ولكنه قائم والعبارة غير مقبولة فقد اتفق المتعاقبان في الفعلية واختلفا في فرع عليها وهو التعدي واللزوم.

د ـ اكل زيد عمرا هذه صغرى المخالفات فالمتعاقبان متفقان في الفعلية والتعدي ولكنهما يختلفان من حيث العلاقات المعجمية ، لان الانسان لا ياكل الانسان على الحقيقة ولكن يمكن للمجاز ان ينقذ العبارة من وصمة الخطأ بدعوى الاستعارة التبعية في « أكل » .

واما الرتبة فهي في نظر تشومسكي من خصائص البنية السطحية ولكنها غير واردة بالنسبة للعميقة . وما دامت البنية العميقة يمكن ان يعبر عنها بحشد من البنيات السطحية التي لا تتفق الرتبة فيها بالضرورة ، فان التحليل على أساس الرتبة لا يشكل في نظره ضرورة لا فكاك منها . اضف

الى ذلك ان ما يكون مفعولا فى البنية السطحية (ومن ثم يستحق رتبة التأخير) قد يكون فاعلا منطقيا فلا رتبة له . فاذا كان لدينا جملة مثل : ((استعظمت فلانا)) فان فلانا على رغم كونه مفعولا فى اللفظ فهو فاعل فى المعنى ، لان المعنى العميق : جعلني فلان أحس عظمته وتشابه البنية السطحية فى الجملتين ((زيد شغوف أن يفرح)) و ((زيد عسير أن يفرح)) ولكن زيدا فاعل منطقيفىالاولى ومفعول منطقيفىالثانية، واذا كان لدينا جملة مثل : اعطيت زيدا هدية ، فزيد فاعل الاخذ فى المعنى العميق على رغم مفعوليته السطحية . ويمكن التعبير عن هذه الجملة العميقة السابقة بجمل سطحية كثيرة منها :

إعطيت زيدا هدية ـــ أخذ زيد هدية مني

انا معط زيداً هدية ـــ زيد آخذ هدية مني

اعطى زيد هدية مني ـــ زيد معطي هدية مني

الهدية أعطيتها لزيد ـــ الهدية أخذها زيد مني

الهدية معطاة مني لزيد ـــ الهدية أعطيها زيد مني

وغير ذلك من الجمل السطحية التي تشترك كلها فى بنية عميقة واحدة اساسها علاقة ثلاثية بين المعطى وزيد والهدية ، أي ان البنية العميقة فى اساسها علاقة منطقية لا يقعد لها . ويمكن ايضا ان نتأمل الفارق بين البنيتين فى قولنا : زيد أكبر من أن يفعل كذا : اذ ليس المقصود فى الحقيقة ان نفاضل بين زيدوان يفعل .

وتكون الامثلة اللغوية لقواعد التفريع فى ضوء العنصر الدلالي (semantic compenenet) الذي يؤول العلاقات المنطقية الى علاقات لغوية تفسرها دون ان يكون له اثر مباشر فى التحويل (كالتحويل الذي ثم من العلاقة الثلاثية المنطقية السابقة فانتج العدد الكبير من الجمل المذكورة) . فالوظيفة الاساسية لهذا العنصر الدلالي بيان الوظائف والعلاقات اللغوية واعطاء صورة ما للبنية بالتمثيل لها ، ثم الكشف عن

العلاقات التاويلية بين الجمل (من حيث ان احداها تشرح الاخرى وان اختلفت عنها فى الرصف) والعلاقات التحويلية بينها (من حيث الاحتفاظ بالعلاقات فى داخل الجمل مع اختلاف صورتها ، ومن حيث ان ـ احدى الجملتين تعتبر صورة اخرى لاختها) ، ويبدو الفرق بين العلاقات التاويلية والتحويلية فيما يلي :

أ ـ اشترى زيد من عمرو كتابا ـــ باع عمرو لزيد كتابا

ب ـ اخـــاف زيـــد عمـــرا ـــ خاف عمرو من زيد

فالجملتان الاوليان تعبران عن معنى واحد ، وكذلك تعبر الاخريـان عن معنى واحد ، واذا اتحد المعنى فى الجملتين قامت بينها علاقة تاويلية (paraphrastic أو interpetive) لان كل منهما تصلح لتاويل الاخرى وشرحها وتفسيرها ، ولكن العلاقة التحويلية لا تتحقـــق الا بيـــن الاخريين فقط . ففي الوقت الذي لا نجد فيه قاعدة نحوية تحول «اشترى» الى باع (*) نستطيع بواسطة القواعد النحوية ان نحـــول « اخاف » الى « خاف » ، أي بواسطة قاعدة حذف همزة التعديـة ، وقاعـــدة تشويش الرتبة بحسب الفاعلية والمفعولية ، وقاعدة التضام بين الـــلازم « خاف » وبين حرف الجر « من » الذي لم يكن موجودا فى الجملة الاولى ، وكـل ذلك من القواعد التحويلية التي سبق ذكرها .

ومن الواضح ان النحو العربي لم يكن بعيداً عن هذه الافكار ايضـــا ، بدليل ان كل طبيق على مذهب النحو التحويلي انما تم فى هـــذا العرض بالاستناد الى القواعد النحوية العربية ، بل ان علما شامخا من اعلام تراثنا هو عبد القاهر الجرجاني قد سبق تشومسكي الى تحديد هـــذه الفـــروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة ، حين فرق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق ، فجعل النظم للمعاني فى النفس وهو تماما البنية

(*) ومعنى ذلك ان من البنيات العميقة ما لا يخضع لقواعد التحويل وان خضع للتأويـــــل .

العميقة عند تشومسكي ، ويذكرنا كلامه فى الترتيب والبنـــاء والتعليـــق بقواعد التحويل ، اما البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيـــب بواسطة الكلمات ، كما ان التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي فى السياق . ولايضاح هذه المشابه بين المنهجين يمكن ان نضع مصطلحات عبد القاهر فى جدول شبيه بما قدمناه لتشومسكي على النحو التالي .

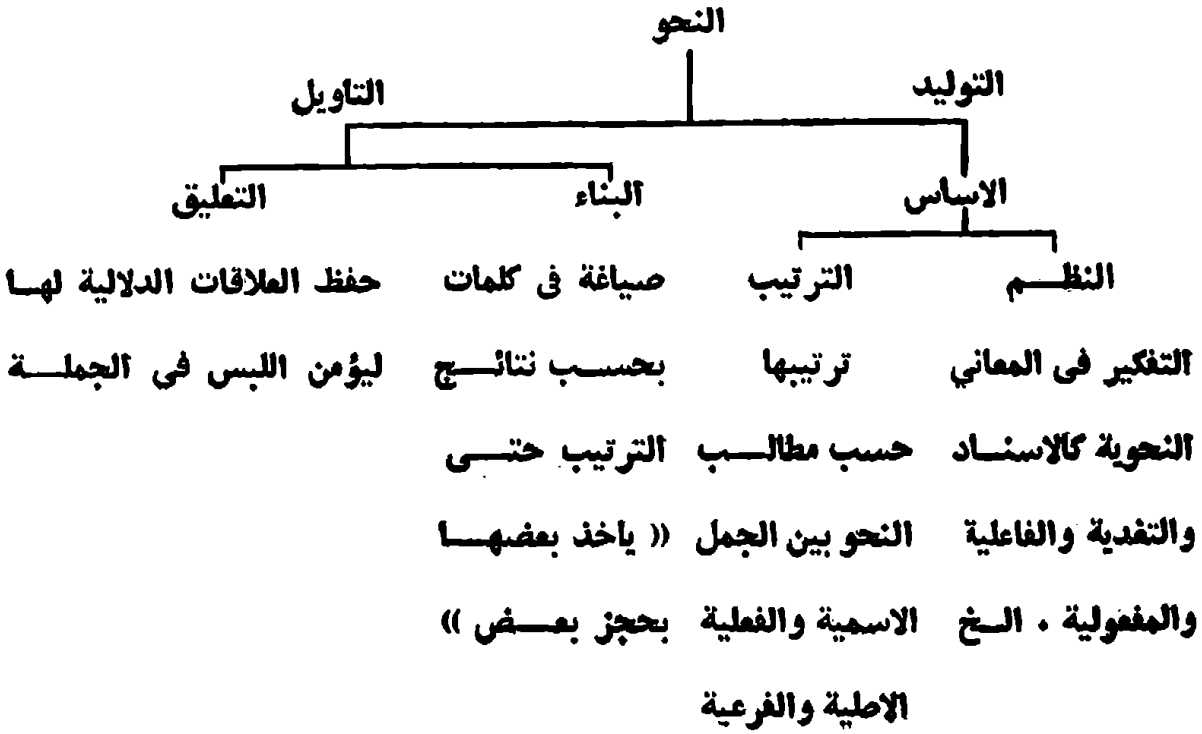

ولقد ظهر لي كتاب « اللغة العربية ـ معناها ومبناها » فى عام 1973، ولم يكن اسم تشومسكي قد طرق سمعي حتى ذلك الوقت ، ولم اقرأ له الا اثناء اقامتي بالمغرب ، ووفقت فى هذا الكتاب الذي اراه جهدا متواضعـــا الى استنباط منهج للنحو العربي يحمل آثار المذهب البنيوي ، ولكنـــه لا يلتزم به التزاما مطلقا ، فلم اعتمد فى تفكيري فى مادة هذا الكتاب الا على اجتهاد خاص فى ضوء تكويني الشخصي فى ظل أفكار النحاة العرب ومـا تعلمته من الدراسات الحديثة وقد اهتديت فى هذا الكتـاب الى افكـــار

نافعة فى فهم النحو العربي وتفسيره وتفسير ما اخب النحاة واوضعوا فى الخلاف حوله ومن هذه الافكار :

1 ـ تقسيـــم سباعي للكلمات العربيـــة

2 ـ امكان نقل لفظ من قسم أقسام الكلم الى استعمال القسم الآخر

3 ـ المعنى اما وظيفي او معجمي أو دلالي

4 ـ اللغة فى نمطيتها مكونة من طائفة من المباني المجردة عبر النحاة عن بعضهـــا بالصيـــغ

5 ـ قد يتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، كما يتعـــدد المعنـــى المعجمـــي للفـــظ الواحـــد

* ـ تنقسم الجملة الى اسمية وفعلية ووصفية كما تنقسم من حيـــث المعنى الى تقسيم آخر : خبرية وشرطية وطلبية وافصاحية .

6 ـ اصول الاشتقاق هي حروف المـــادة

7 ـ اذا تحقق المعنى الوظيفى امكن التحليل (انظر الثوابت السابقة) ولو لم يتحقق المعجمي ولا الدلالي

8 ـ النحو نظام من القرائن التي تعبر عنها مبان ماخوذة من الصـــرف والاصـــــوات

9 ـ القرائن اما معنوية واما لفظية (واحصيت القرائن)

10 ـ القرائن المعنوية هي العلاقات السياقية

11 ـ القرائن لا تعمل الا متضافرة فلا يمكن لواحدة منها ان تستقل باداء المعنـــــى

12 ـ التضام احدى القرائن اللفظية وهو ينقسم الى (التلازم والتنافي والتـــــوارد)

13 ـ قد يتضح المعنى بدون احدى القرائن فيمكن الترخص فيها بحذفها

14 ـ القول بتضافر القرائن يغني عن القول بالعامل

15 ـ القول بالترخص فى القرينة يفسر الشاذ والقليل والنادر والقراءات الشاذة ويضع كل ذلك فى اطار القاعدة .

16 ـ هناك فرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي ، فالنحوي هو الزمن فى السياق ، والصرفي هو الزمن فى الافراد .

17 ـ لا يمكن فهم الزمن النحوي بدون اعتبار فكرة الجهة ، التي تعتبـــر نوعا من تخصيص الدلالة فى الفعـــل ونحوه

18 ـ الجهات المخصصة لمعنى الحدث فى الفعل هـــي المنصوبـــات ، والمخصصة لمعنى الزمن فيه هي النواسخ والادوات والظروف .

19 ـ علم البيان مقدمة نظرية لعلـــم المعجـــم

20 ـ المعنـــي المعجمي متعددة ومحتمـــل

21 ـ كيف ينبغـــي ان تكـــون صورة المعجـــم ؟

22 ـ علـــم المعانـــي قمـــة النحـــو العربـــي .

23 ـ لا يمكـــن الاكتفاء بمعنـــى المقـــال عن المقـــام

24 ـ المقام اوسع مما قصده به علماء البلاغـــة .

25 ـ ثقافة كل امة يمكن تلخيصها فى نماذج من ادوار الاداء وغاياتـــه ، وينعكس ذلك حتى فى النحـــو .

تلك هي الافكار الاساسية فى الكتاب ، واظنها نظرية صالحة لبنـــاء متون فى النحو عليها ، وأنها اصلح من غير ها مما سبق : ســـواء النحـــو العربي التقليدي ، والافكار الغربية المستوردة ، لانها :

1 ـ مبنية على استقراء اللغة العربية وهي بهذا تفضل الافكار الغربية

2 ـ خلصت النحو من شوائبه ومصادر الشكوى منه ، وهي بذلك اصلاح للنحـــو العربـــي .

أقول ذلك وأنا أعلم ما ينبغي لمثلي من التواضع فما أنا بمطاول هؤلاء ولا أولئك ، ولكنها الثقة فى عمل قمت به والرغبة فى خدمة لغتي وابنـــاء أمتـــي من الدارسيـــن .

ذلك هو الموقف النظري فى النحو . وسنرى فيما يلي ما يناســـب تعليم النحو من الوجهة النظرية ، وفى أي مجالات هذا التعليم يكون الاهتمام بنظريـــات النحـــو .

(يتبـــع)

الربـــاط — د. تمام حســـان